

## تحقيق التنمية والقضاء على الفقر ضرورة للتحويل إلى الاقتصاد الإسلامي

Achieving development and eradicating poverty is a necessity to transform into an Islamic economy

د/بن الشيخ بوبكر الصديق جامعة - سكيكدة الجزائر

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إبراز أحد أهم الأسباب التي توجب تبني مفهوم الاقتصاد الإسلامي والتحول إلى تطبيقه وممارسته في السياسات الاقتصادية للدول. وهو تحقيق التنمية والقضاء على الفقر، كما تهدف إلى إبراز الحلول العلاجية لمشكلة الفقر والتنمية والتي تعاني منها أغلب الدول في العالم وخاصة منها الإسلامية، من خلال مقارنة الاقتصاد الإسلامي.

الكلمات الدالة: التنمية، الفقر، تحقيق التنمية، القضاء على الفقر، الاقتصاد الإسلامي.

تصنيف G21:(JEL)

### Abstract:

This study aims to highlight one of the major reasons that push us toward the adoption and application of Islamic economy in the economic politics of all nations; namely, achieving development and eliminating poverty. This study also aims to highlight the curative solutions to the problem of poverty and development, that most countries around the world are facing, especially the Islamic countries, through the approach of Islamic economy.

**Keywords:** Development, poverty, achieving development, eliminating poverty, Islamic economy.

**(jel) Classification:G21**

## المقدمة.

عرفت البشرية في العصر الحديث نظامين اقتصاديين، الأول يتسم بمادية رأسمالية من نوع خاص وهي "الرأسمالية التطبيقية"، ومن ثم انقسام المجتمع إلى طبقتين: الرأسماليين أو أرباب العمل والعمال. والثاني يتصف بمادية أخرى وهي "رأسمالية الدولة" أو الاشتراكية والذي تحتكر فيه الدولة كل وسائل الإنتاج والثروة.

وقد أفرز تطبيق كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، تتجلى في صور القهر والاستغلال وزيادة حدة الفقر في المجتمعات، وانتشار البطالة، وسوء استغلال الموارد الطبيعية المتاحة وإهدارها وتركز الثروة في يد فئة قليلة من المجتمع دون الفئات الأخرى، فقد ترتب عن وجود نظام اقتصادي عالمي رأسمالي، تمركز الثروة العالمية في أيدي أقلية، إذ أن ما يقارب 16% من سكان العالم يحتكرون نسبة 82% من الثروة العالمية، وأن 61% من هؤلاء لا يستفيدون إلا من 5% من هذه الثروة.

كما أن 15% من سكان العالم يستهلكون 54% من الإنتاج العالمي في حين أن 40% من الفقراء في البلدان ذات الدخل المنخفض يستهلكون 11% من إجمالي الإنتاج العالمي، وأن معدل الفقر وصل إلى 23% عام 1998 على اعتبار أن الحد الأدنى للدخل على خط الفقر يساوي 1 دولار يومياً، وأن هناك 1,2 مليار شخص يعيشون تحت خط الفقر، وهناك 1,1 مليار شخص لا يتوفر لهم مياه شرب نقيه و 2,4 مليار لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي المناسبة، وأن 113 مليون طفل في الدول النامية لا يتعلمون<sup>1</sup>.

إن حالة الاقتصاد في كثير من البلدان وتبعيتها المتعددة الأوجه للخارج، والتي تتمثل في تفاقم الفقر والمديونية المفرطة والندرة المزمنة والتوترات الاجتماعية، فقد بلغت حدا لا يطاق وأصبحت تستلزم التغيير من أجل تقادي مالا يحمد عقباه. بالإضافة إلى التوازن الاجتماعي الداخلي الهش الذي ينخر الفارق المتزايد بين أقلية من الأغنياء وأغلبية من الفقراء والتي لا تستطيع ضمان تغطية حاجتها الأساسية، يشجع على ظهور الكبت والغيب والسخط وهذا الوضع قد يساهم في كسر السلم الاجتماعي والوفاق في المجتمع<sup>2</sup>.

إن عجز النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي عن تحقيق نتائج فعالة للحد من مشكلة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية في كثير من البلدان، وخاصة منها الإسلامية يستوجب الاهتمام والبحث عن بدائل مناسبة لتحقيق التنمية في المجتمع المسلم. فقد أثبتت

الوقائع بما لا يدع مجالاً للشك عدم ملائمة المقاربة الاقتصادية الرأسمالية لمشاكل الفقر، وعدم نجا عنها في إخراج البلدان الفقيرة من التخلف ومن الهوة التي تفصلها عن البلدان المتقدمة<sup>3</sup>.

ولأن الإسلام يرى أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الفقر، بخلاف النظرة الرأسمالية والاشتراكية، تظهر الحاجة إلى البديل الإسلامي وضرورة إيجاد حلول إسلامية لمشكل الفقر والتنمية في عالم متغير ومشحون بالرهانات المتعددة. فما هي الأبعاد الهيكلية للفقر؟ وما هي مقومات تحقيق التنمية ومعالجة مشكل الفقر من خلال مقارنة الاقتصاد الإسلامي؟

سنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً- السياق العالمي للفقر والتنمية.

ثانياً- الأبعاد الهيكلية للفقر.

ثالثاً- مقومات تحقيق التنمية والقضاء على الفقر في الاقتصاد الإسلامي.

أولاً- السياق العالمي للفقر والتنمية:

### 1-1 السياق العالمي للفقر:

يعتبر القضاء على الفقر والجوع الهدف الأول من الأهداف الإنمائية، والذي يعنى بتخفيض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم. ويتم تعريف الفقر بعدة طرق، وأكثر الطرق استخداماً هي تعريف الفقر بلغة النقود، أي خطوط الفقر البالغة 1,25 دولار في اليوم و2 دولار أمريكي في اليوم، أو قيمة الحد الأدنى من السرعات الحرارية المطلوبة. وفي التعريف الأوسع للفقر يتم قياس الفقر من خلال إمكانية الوصول إلى الخدمات الرئيسية مثل الصحة والتعليم<sup>4</sup>.

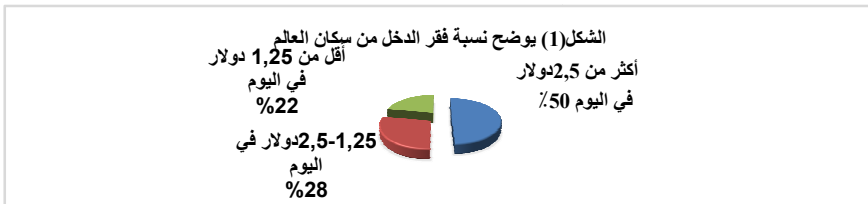
حيث لا تقتصر معاناة الفقراء على النقص في الدخل إذ يتخذ الفقر أبعاداً متعددة منها الحرمان من الصحة والتعليم، وتشير التقديرات إلى أن 10% من سكان العالم يعانون من إعاقات تؤثر على نوعية معيشتهم بغض النظر عن دخولهم<sup>5</sup>، وهو ما يعرف بالفقر المتعدد الأبعاد والذي يتناول أوجه الحرمان المتداخلة في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. والجدول (1) يوضح فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد حسب المناطق.

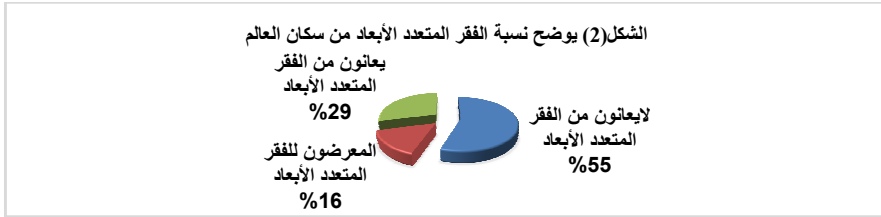
جدول(1): فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد حسب المناطق

المنطقة	عدد بلدان العينة	فقر الدخل (بالنسبة المئوية)	المعرضون لفقر الدخل (بالنسبة المئوية)	عدد بلدان العينة	الفقر المتعدد الأبعاد (بالنسبة المئوية)	حدة الحرمان (بالنسبة المئوية)	المعرضون للفقر المتعدد الأبعاد (بالنسبة المئوية)
الدول العربية	10	6,5	36,4	9	15,5	48,4	8,7
شرق آسيا والمحيط الهادي	11	12,7	25,1	10	6,4	44,7	16,2
أوروبا وأسيا الوسطى	15	1,4	6	15	1,8	37,3	4,5
أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	20	5,7	7	14	6,7	42,8	9,5
جنوب آسيا	8	30,6	44,4	7	53,4	50,8	17,9
جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى	40	50,9	27,8	36	59,6	55	16,2

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2014، ص71.

فقد قدر عدد الفقراء في العالم الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار في اليوم ب1,2مليار نسمة، ويعيش 2,7مليار على أقل من 2,5 دولار في اليوم، كما يعيش 1,5مليار شخص على شفير الفقر، ويعاني 2,2 شخص من وجهين أو ثلاثة أوجه من الحرمان<sup>6</sup>. والشكل الموالي يوضح نسب فقراء الدخل ونسب أشخاص الفقر المتعدد الأبعاد

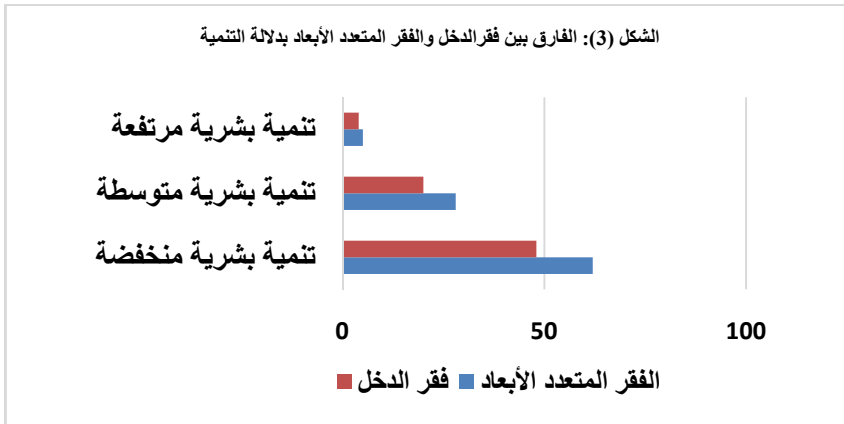




المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013

والملاحظ أن نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد أكبر من نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل إذ تقدر الأولى بـ 29% من سكان العالم أي حوالي ثلث سكان العالم بينما تقدر نسبة السكان الذين يعانون من فقر الدخل بـ 22%. وتبلغ نسبة السكان الذين يعيشون فوق خط الفقر بقليل (سواء كان فقر الدخل أو الفقر المتعدد الأبعاد) أعلى حد لها في جنوب آسيا، وجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، وشرق آسيا والمحيط الهادي، فالعبء الممثل في الفقر تتحمله أساسا بلدان العالم الثالث كما يوضحه الجدول (1).

وبإضافة إلى ذلك، يعتبر الفقر المتعدد الأبعاد هو الأكثر انتشارا حيث يصل إلى أكثر من 60% في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة وإلى حوالي 30% في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة وإلى حوالي 5% في بلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. أي أن مستويات الفقر ترتبط ارتباط وثيقا بمستويات التنمية في الدول، كما هو موضح في الشكل (3).



المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013، ص 31.

**1-2 التنمية في العالم:** يقصد بالتنمية إتاحة فرص متساوية في الحياة للجميع، فهي لا تقتصر على تعزيز إمكانيات البشر لتوسيع الخيارات المتاحة لهم، فيعيشون في حياة صحية ومنتجة وآمنة، بل تعني كذلك الحرص على عدم المساس بخيارات المستقبل أو الإضرار بها<sup>7</sup>. ويمكن قياس مستوى التقدم في التنمية من خلال مقياس دليل التنمية، وهو عبارة عن دليل مركب من متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومتوسط سنوات الدراسة، الدخل<sup>8</sup>. ويمثل الجدول (2) دليل التنمية البشرية وعناصره لـ 2010 و2013.

حسب المناطق ومستويات التنمية، حيث تسجل أدنى مستويات التنمية في منطقتي جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى (0,502) وجنوب آسيا (0,588)، ويبلغ أعلاه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (0,740)، تليها مباشرة أوروبا وآسيا الوسطى (0,738). والملاحظ أن أغلب المناطق قد ارتفعت فيها مستويات التنمية البشرية لعام 2013 مقارنة بعام 2010، غير أن بوادر التباطؤ تلوح في الأفق حسبما يتضح من معدلات نمو أرقام دليل التنمية البشرية.

فبعد أن سجلت أربع مناطق من أصل ست تقدما في التنمية بين عام 2000 و2008 فاق بسرعه التقدم في التسعينات، شهدت مناطق العالم كلها تباطؤ في التنمية بين 2008 و2013 وقد ظهر ذلك جليا في الدول العربية ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث تراجع معدل النمو السنوي النصف تقريبا، وكذلك في آسيا وبيدوا أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد تركت ذيولا واسعة الانتشار على مستويات التنمية في العالم.

## جدول (2): يوضح دليل التنمية البشرية وعناصره لـ 2010 و2013.

مناطق ومجموعات دليل التنمية	دليل التنمية البشرية		متوسط سنوات الدراسة		متوسط العمر المتوقع عند الميلاد: (بالسنوات)		نسبة الفرد من الدخل القومي الإجمالي بمعدل القوة الشرائية (دولار)	
	2010	2013	2010	2013	2010	2013	2010	2013
	0,88	0,89	3	3	0	0	201	2010
تنمية مرتفعة جدا	0,88	0,89	3	3	0	0	201	2010
تنمية مرتفعة	0,723	0,73	5	5	8,1	8,1	74,5	73,9
تنمية متوسطة	0,601	0,61	4	4	5,5	5,5	67,9	67,1
تنمية منخفضة	0,479	0,49	3	3	4,2	4,2	59,4	58,2
الدول العربية	0,675	0,68	2	2	6,3	6,3	70,2	69,7
شرق آسيا والمحيط الهادي	0,688	0,70	3	3	7,4	7,4	74	73,5
أوروبا وآسيا الوسطى	0,726	0,73	8	8	9,7	9,6	71,3	70,7
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0,734	0,74	0	0	7,4	7,9	74,9	74,2
جنوب آسيا	0,573	0,58	8	8	4,7	4,7	67,2	66,4
جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى	0,468	0,50	2	2	4,8	4,8	56,8	55,2
العالم	0,693	0,70	2	2	7,7	7,7	70,8	70,3

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2014.

## ثانيا- الأبعاد الهيكلية للفقير.

عرفت الكثير من بلدان العالم ارتفاعا في عدم المساواة في الدخل واتساعا في الفوارق الاجتماعية، إذ بقيت الأسباب الرئيسية للفقير بدون معالجة، ولن تحظى أي سياسة أو خطة لمعالجة الفقر بالمصداقية المطلوبة ما لم تعالج أوجه الإجحاف المتجذرة في الأنظمة المسؤولة عن استمرار الفقر ويمكن ذكر أهم الأبعاد المسببة للفقير في:

## 2-1 عدم المساواة في الحصول على الأصول:

يؤدي عدم المساواة في الحصول على الثروة والمعرفة إلى تجريد ضحايا هذا الاقتصاد من القدرة على المنافسة في السوق، وينتج الفقر الريفي مثلا من عدم الشرائح الريفية المحرومة على ما يكفيها من الأراضي والمياه، ولطالما كانت ملكية الأراضي ليست

فقط مصدر للامتياز الاقتصادي، بل أيضا مصدرا للسلطة الاجتماعية والسياسية. كما يؤدي عدم الحصول على رأس المال والملكية إلى استمرار الفقر في المدن.

## 2-2 المشاركة غير المتساوية في السوق:

نظرا إلى الهيكليات الملكية السائدة في المجتمع الرأسمالي، يبقى السكان الذين يفتقرون إلى الموارد مستبعدين عن قطاعات السوق الناشطة، ويقتصر دور عامل الإنتاج الرئيسي عادة على النخبة في المدن التي تملك الشركات الكفيلة بتشغيل القطاعات الاقتصادية السريعة النمو.

أما السكان فيساهمون فقط كعاملين لقاء أجر في المراحل الأولية للإنتاج وفي أدنى سلسلة الإنتاج والتسويق، وهذا يتيح لهم القليل من الفرص للمشاركة في اقتصاد السوق وتحقيق القيمة المضافة. ولم تتجج الأسواق الرأسمالية في تقديم ما يكفي من الائتمان للمستبعدين حتى ولو أثبتوا جدارتهم الائتمانية من خلال ارتفاع معدلات التسديد في سوق القروض الصغيرة، ولم تقدم الأسواق الرأسمالية أدوات مالية لاستقطاب ادخار المستفيدين وتحولها إلى أصول استثمارية في قطاع الشركات السريعة النمو.

## 2-3 الحكم الغير العادل:

يمكن أن يترافق غياب المساواة وغياب العدالة الجانب الاجتماعي والاقتصادي مع غياب الحكم العادل. وغالبا ما يبقى المستبعدون من دون صوت في مؤسسات الحكم، ما يجعلهم يحصلون على خدمات غير كافية من المؤسسات العامة. ولا تستجيب المؤسسات التمثيلية لحاجات المستبعدين، سواء أكان في مرحلة وضع خطتها السياسية أو عند اختيار مرشحها للانتخاب، وتخضع المؤسسات التمثيلية عادة لاحتكار الشخصيات الميسورة والنافذة في المجتمع، والتي تستعمل المناصب في هذه المؤسسات لزيادة ثروتها وإحكام قبضتها على السلطة.

## 2-4 السياسات الاقتصادية الرأسمالية:

كما تؤثر السياسات الاقتصادية الرأسمالية على مستويات الفقر سلبا، من خلال تأثيرها على الدخول وعلى تكلفة المعيشة. حيث تؤثر هذه السياسات على مستويات الفقر بطرق مباشرة وغير مباشرة. تشمل الطرق المباشرة أساسا على واقع السياسات على دخول العاملين خصوصا في القطاع العام، سواء كان هذا الواقع نتيجة للتأثير على دخول العاملين من خلال إلغاء الدعم على السلع والخدمات وإلغاء أنظمة الدعم الاجتماعية



المختلفة، وهي متعلقة بسياسة الإنفاق الحكومي. من جانب آخر يكون التأثير الغير المباشر على مستويات الفقر من خلال الطلب التجميعي على السلع والخدمات والعمالة ومعدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي.

#### 2-4-1 سياسة الإنفاق الحكومي:

في غياب شبكات الضمان الاجتماعي وترتيبات الضمان ضد البطالة، سيكون تأثير سياسة تخفيض الأيدي العاملة في القطاع العام مباشرا، بمعنى أن يترتب عليها زيادة في الفقر يعكسها الارتفاع في مؤشر عدد الفقراء. كذلك الحال فإن التخفيض الحاد في التحويلات النقدية والعينية من الحكومة للأفراد يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقية للأفراد بحيث ينزلق بعضهم إلى مادن خط الفقر ومن ثم يزداد مستوى الفقر بزيادة عدد الفقراء. بالإضافة إلى ذلك يؤدي إلغاء الدعم على السلع والخدمات الضرورية، خصوصا تلك التي يستخدمها الفقراء إلى زيادة مستوى الفقر معبرا عنه بزيادة فجوة الفقر.

#### 2-4-2 سياسة الطلب التجميعي (الكلي) والعمالة:

يتأثر أثر الطلب التجميعي على الفقر من انخفاض الإنفاق الاستثماري العام، ومن ثم انخفاض الاستثمار في الاقتصاد، بإضافة إلى الإنفاق الحكومي يتأثر الطلب التجميعي (الكلي) سلبا بالسياسات الضريبية التي ترفع من أسعار مختلف الضرائب بهدف زيادة الإيراد الضريبي لخدمة هدف تخفيض العجز. وكذلك بالسياسات النقدية كالححد من التوسع الائتماني ورفع أسعار الفائدة، وذلك من خلال انخفاض الإنفاق الخاص في الاقتصاد الأمر الذي يتسبب في تراجع النشاط الاقتصادي بما في ذلك خلق فرص العمالة ما يؤدي إلى زيادة مستويات الفقر في المجتمع.

#### 2-4-3 التضخم:

يترتب على المعدلات المرتفعة للتضخم في الدخل الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الفقر وعادة يؤثر مستوى التضخم على الفقراء الذين تكون دخولهم إسمية وغير مصممة للتكيف مع التغيرات في المستوى العام للأسعار، والذين يفقدون أدوات احترازية ضد التضخم لعدم حيازتهم الأصول الحقيقية، أو أصول قابلة للتكيف مع ارتفاع الأسعار، والذين عادة ما يحتفظون بأصولهم الاسمية في شكل نقود سائلة. وعليه تؤدي السياسات الاقتصادية التي يترتب عليها ارتفاع في معدل التضخم إلى زيادة مستوى الفقر في المجتمع الرأسمالي.

**2-4-4 سياسة سعر الصرف:**

تهدف السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف، إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقي، بغرض إعادة تخصيص الموارد في اتجاه إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري. عند تنفيذ سياسة سعر الصرف بتخفيض السعر الاسمي لسعر صرف العملة الوطنية والذي يسهم في ارتفاع معدل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الواردات، ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفقر. كذلك تؤدي عملية إعادة تخصيص الموارد نحو إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري إلى تدني الطلب على العمالة في القطاعات التي تنتج السلع غير القابلة للتبادل التجاري وينتج عن ذلك ازدياد البطالة في هذه القطاعات وانخفاض دخولها الحقيقية، مما يؤدي إلى زيادة عدد الفقراء خصوصا في القطاع الحضري.

**2-5 المعاملات المالية والاقتصادية للأخلاقية:**

تقوم المعاملات المالية والاقتصادية في الفكر الرأسمالي على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وعلى أساس فصل الدين والأخلاق عن المعاملات "دعه يعمل دعه يمر"، ويكون تدخل الدولة في ضبط المعاملات المالية والاقتصادية محدودا أو منعما في بعض الأحيان، ولقد ترتب على التحرر من القيم والمثل السامية الفاضلة في المعاملات المالية والاقتصادية العديد من السلبيات التي أدت إلى الظلم والفضى والأزمات وأكل أموال الناس بالباطل ومن هذه الأخلاق:

- غياب الصدق والكذب في المعاملات؛

- عدم الوضوح وغياب الشفافية؛

- الخداع والتضليل وغياب الأمانة والعدل والرحمة؛

- الاحتيال وغياب الحقائق الموضوعية.

وكان من حصاد هذه الأخلاق الفاسدة، إهدار الأموال وتشريد الموظفين والعمال، وزيادة معدلات البطالة، وطرد الناس من منازلهم وإفلاس البنوك والشركات والبورصات في العالم ما أدى إلى زيادة مستوى الفقر والبؤس في العالم.

**2-6 المعاملات المالية الربوية:**

تحرم الشريعة الإسلامية كل أشكال منح القروض بفائدة ما، وهو أحد أهم أسباب الأزمات المالية التي تعرض لها العالم، حيث يترتب على المعاملات المالية الربوية ما يلي:

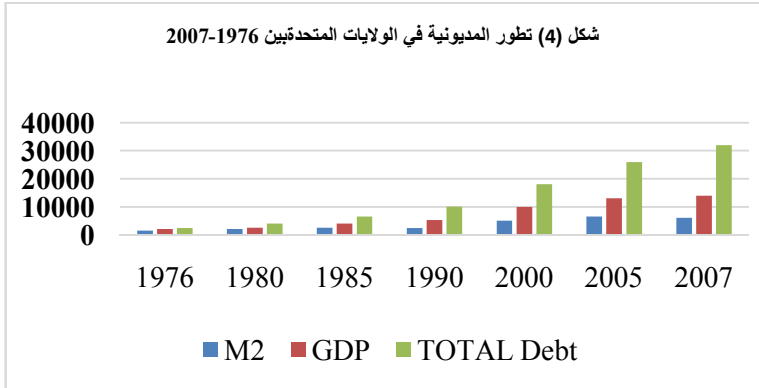
-ارتفاع سعر الفائدة يعيق الإنتاج لأنه يغري صاحب المال بالادخار للحصول على العائد المضمون، دون تعريض أمواله للمخاطرة في حالة الاستثمار في المشاريع الصناعية أو الإنتاجية. حيث أن أسعار الفائدة المنخفضة تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي إلى زيادة الأيدي العاملة، وإيجاد فرص جديدة للشغل ويتضح ذلك مما تطبقه المؤسسات الربوية التي تقوم على أساسين:

الأول تكديس فائض القيمة كاحتياطي لضمان رأس المال الثابت، والثاني استخدام هذا الاحتياطي في قروض قصيرة الأجل بفائدة ربوية وكلا الأساسين من فرص العمل وبالتالي زيادة البطالة والحاجة والفقير.

-غلاء الأسعار وزيادة الأعباء على الأفراد، إذ أن الذي يتحمل دفع الفوائد الربوية هو المستهلك لأن أصحاب المصانع والتجار لا يدفعون تلك إلا من جيوب المستهلكين، وكلما ارتفعت الفوائد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية، فالمستهلك يدفع ضريبة غير مباشرة للمرابي تتمثل في فروق الأسعار التي تتجمع في جيوب المرابين.

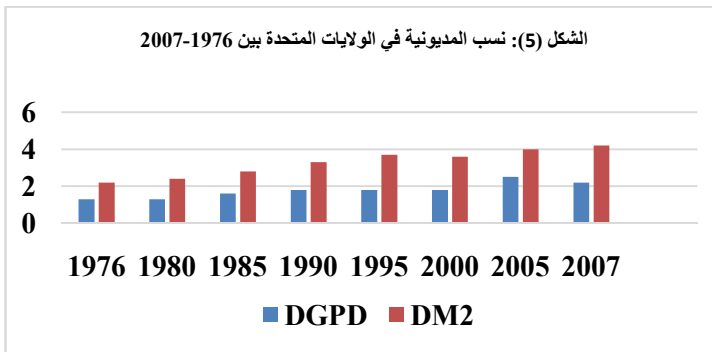
-قد يستخدم القرض الربوي أحيانا لتمويل نشاط اقتصادي ولكن لا يشترط أن يستخدم في إنتاج السلع والخدمات إذ قد يكون من أجل المضاربة أو الاحتفاظ به كسيولة، وفي هذه الحالة لا يتسبب القرض في خلق القيمة المضافة لأنه لا يستعمل في عملية إنتاجية، ولكن مدفوعات الفوائد لتلك القروض تؤدي لتحويل القيمة المضافة لعناصر الإنتاج الأخرى للمقرضين، ويؤدي عدم ربط القرض بالنشاط الحقيقي إلى التوسع في الاقتراض وينشأ ما يسمى بالهزم المقلوب والذي فيه حجم القرض أضعاف الضمانات التي تغطي بها تلك القروض، والتي غالب ما تكون أصول حقيقية<sup>9</sup>، وهو ما يؤدي إلى التباين الشديد (الفجوة الشديدة) بين الأصول العينية (الحقيقية) والأصول المالية، فهو يؤدي إلى تفاقم المديونية إلى مستويات لا تتناسب مع تطور النشاط الاقتصادي في القطاع العيني، حيث أن لكل معاملة حقيقية يقابلها 50 معاملة نقدية ومئات المعاملات المالية في البورصات العالمية كما أن المشتقات في أسواق رأس المال أصبحت تمثل حوالي 80% من مجموع السيولة العالمية<sup>10</sup>، فإذا أخذنا الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد عالمي رأسمالي، فقزت مديونية الاقتصاد الأمريكي بجميع مكوناته (المؤسسات والأفراد والدولة) من أقل من 2500 مليار دولار سنة 1976 إلى أكثر من 30 تريليون دولار سنة 2007، أي بزيادة أكثر من 1200%. في حين أن الناتج المحلي الإجمالي أنتقل من حوالي 2000 مليار

دولار سنة 1976 إلى حوالي 14 تريليون أي بزيادة 700% والذي يعتبر أهم عامل من عوامل انفجار الأزمة المالية العالمية سنة 2008.



المصدر: محمد بوجلال، 2009، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

وإذا ما قمنا بمقارنة تطور حجم المديونية من الناتج المحلي الإجمالي DGDP من جهة والكتلة النقدية M2 من جهة أخرى، يوضح الشكل (7) بوضوح التطور المذهل للمديونية مقارنة بوسائل الدفع الحقيقية، حيث شكلت المديونية أكثر من 100% من حجم الكتل النقدية.

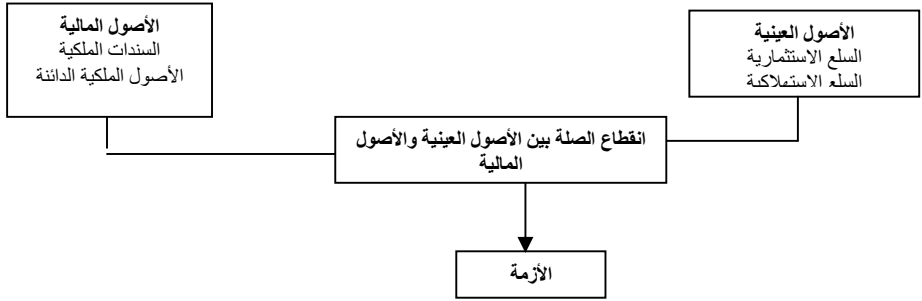


المصدر: محمد بوجلال، 2009، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

وحيث أن الفوائد التي يدفعها المقترضين تستقطع من أرباحهم أو أصولهم الحقيقية، أو دخولهم فإن زيادة الديون تؤدي إلى زيادة الجزء المستقطع من الدخل والأرباح في شكل فوائد وتتضاعف الفائدة وتصبح أضعاف مضاعفة، ومع مرور الوقت يتم إعادة توزيع الثروة من القطاع الحقيقي المنتج إلى المؤسسات الربوية، وبتزايد الفوائد التي يجب

على القطاع الحقيقي دفعها على الديون يصل القطاع الحقيقي إلى مرحلة لا يستطيع فيها خدمة الدين، وهو ما يؤدي إلى الأزمات المالية العالمية والتي تعقبها الأزمات الاقتصادية، التي كان لها تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي، تمثلت في نشر الذعر والخوف وفقدان الثقة في القطاع المالي، ما أدى إلى سحب الإيداعات على مستوى البنوك والذي أدى بدوره إلى إفلاس المؤسسات المالية وتنفيذ آليات الرهن والضمان الذي تسبب في اختلال التدفقات النقدية وكل هذا أدى إلى تعثر المشروعات المعتمدة على التمويل الربوي وتجميد بعضها وهو ما أدى إلى دخول الاقتصاد العالمي في انهيار وفوضى.

### شكل(6):انقطاع الصلة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي



المصدر: النجار فريد، 2010، إدارة التغيير الاستراتيجي العربي لمواجهة الأزمة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص44.

### ثالثاً- مقومات تحقيق التنمية والقضاء على الفقر من خلال الاقتصاد الإسلامي.

يهدف الإسلام باعتباره مناهج حياة إلى إيجاد التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال الأسس والمرتكزات الاقتصادية السليمة التي تبنى عليها نظرية الاقتصاد الإسلامي. حيث تتوفر المادة الخام للاقتصاد الإسلامي في القرآن الكريم والسنة النبوية، والمتمثلة في نظام الزكاة ونظام الملكية بالإضافة إلى نظام المعاملات المالية الغير ربوية، والمعاملات الاقتصادية القائمة على الأخلاق الإسلامية. كل هذه المقومات تعطي حلولاً تتوافق مع مشاكل التخلف المتعددة وأشكال الفقر والحرمان الذي يعاني منه العالم.

### 3-1 الزكاة أداة مالية للمساهمة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية:

تعتبر الزكاة العمود الفقري لبناء هيكل الاقتصاد الإسلامي، وهي تقوم أساساً على تعميق دور القيم والأخلاق وتحقيق العدالة الاجتماعية في صياغة نموذج النمو، ورسم

سياسات تحقيق العدالة التوزيعية للموارد والدخول، فهي تجسد منظومة متكاملة من السياسات العملية والواقعية لمكافحة الفقر وخدمة الشرائح الضعيفة، من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المسلم بصورة فاعلة، عن طريق زيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف في الاقتصاد الوطني، وأيضاً عن طريق مساهمتها في محاربة مشكلات البطالة والتضخم، ويمكن إبراز مساهمة الزكاة في التنمية الاقتصادية من خلال:

#### • مساهمة الزكاة في القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل:

من بين وظائف الزكاة في المجتمع المسلم تمكين الفقير من أغناء نفسه بنفسه، بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره، فمن كان من أهل الاحتراف أو الاتجار أعطي من صندوق الزكاة ما يمكنه من مزاوله مهنته أو تجارته، بحيث يعود عليه من وراء ذلك ما يكفيه ويكفي أسرته بانتظام<sup>11</sup>، كما أن الدخل الذي يحصله الفقير من أموال الزكاة سيتوجه إلى طبقة من المجتمع يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك، وهذا يعني أن الدخل سيتوجه إلى استهلاك السلع الضرورية وبالتالي يزيد الطلب الفعال، ويترتب عن هذا نتيجة اقتصادية هامة وهي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، فتروج الصناعات الاستهلاكية التي تؤدي إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع الاستهلاكية المطلوبة من قبل الفقراء.

وتبعاً لذلك ستزيد فرص العمل الجديدة وتقل حدة البطالة التي تظهر نتيجة للتوسع في الإنتاج، إذ أن الموارد الزكوية تدعم الأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه، فمن كان له حرفة أو يمتن مهنة فإنه يستفيد من أموال الزكاة في إقامة مشروعه الصغير الذي يساهم في تلبية الطلبات المحلية وتحقيق الاكتفاء المحلي، ومنه تعتبر الزكاة أداة لخلق قاعدة عريضة من فرص العمل.

#### • مساهمة الزكاة في تحفيز الاستثمار:

إن إعطاء الفرد حقه من الزكاة، سيجعله يقوم باستهلاكها عن طريق الشراء مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، فبمجرد قيام هذا الفرد بالشراء سيزيد الطلب على السلع المطلوبة، والتي بدورها تؤدي على زيادة الإنتاج. أما إذا أعطي الفرد وسيلة إنتاجية تتلاءم مع ما يجيد من حرفة، سيدفع الفرد إلى العمل الإنتاجي مما يشجع على تحريك الاقتصاد الوطني وعندها تكون الزكاة قد حولت هذا الفرد من إنسان غير منتج إلى إنسان فعال قادر على العطاء والإنتاج والاستثمار.

كما أن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة في العملية الإنتاجية، سوف يدفع بأصحاب هذه الأموال إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها، كالأرصدة النقدية والأراضي لأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجياً، لدى يفترض أن يعمل على تثمير أمواله بهدف الحصول على عائد منها، وربما يفكر في استغلالها في أوجه نشاط لا تفرض عليها الزكاة بمعدلات عالية، أي المشروعات الصناعية والتجارية، فسيكون هناك حافز لزيادة الاستثمارات رغم انخفاض العائد، فالزكاة تعمل على زيادة سرعة دوران رأس المال، لأنها تفرض على رأس المال والدخل المتولد عنه معا وليس على الدخل فقط، فالإنفاق من حصيلتها من شأنه أن يحرر قوة عمالة تساهم في العمال الاقتصادية بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج الذي من شأنه خلق فرص للاستثمار<sup>12</sup>.

#### • مساهمة الزكاة في تحفيز الاستهلاك:

إن زيادة وتطور حجم موارد الزكاة يحدث حركة توازنية إيجابية بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث كلما تطورت العوائد والمداخيل من الزكاة، كلما تنامت القدرة الشرائية وأدت إلى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تنشيط العرض الكلي للسلع والخدمات، والذي يتوسع بدوره بقدر تنامي المشروعات الزكوية التي تساهم في تأمين احتياجات الجهات المستفيدة من السلع والخدمات بصورة مباشرة وغير مباشرة، وهذا يؤدي إلى تغيير نوعي في حركية الطلب الكلي والعرض الكلي والذي سينعكس على تخصيص الموارد وتوجيه عوامل التنمية نحو الإنتاج في دائرة الأولويات المجتمعية.

#### • مساهمة الزكاة في ضبط التضخم:

تخفف الزكاة من التضخم في حالة زيادة الطلب عن العرض، حيث تكون النقود المتاحة داخل المجتمع أكبر من قيمة السلع والخدمات المعروضة، وهو ما يدفع الأسعار للزيادة فترتفع الأجور لتلبية الزيادة في الأسعار، وهكذا دواليك ويكون للزكاة أثر في ضبط التضخم من خلال:

انتظام انسياب حصيلة الزكاة عند كل حول قمري، يوفر كمية النقد اللازمة للتداول دون الحاجة إلى لجوء السلطات النقدية لعملية الإصدار النقدي، كما أن تطبيق تشريع الزكاة يضمن توفير حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع، ويتجه المجتمع بصفة عامة إلى

الإقبال على السلع الأساسية حيث يؤدي هذا إلى عدم ارتفاع مستويات الطلب على الاستهلاك الكمالي.

إن الزكاة بحفزها لأصحاب الأموال نحو استثمارها بصورة مباشرة أو في صورة نظام المشاركة، تؤدي إلى استثمار هذه الأموال في أصول منتجة لا تتناقض قيمتها مع ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، كما تمكن الزكاة من خلال سهم الغارمين - وهم الذين لزمته ديونهم وعجزوا عن سدادها ولم يكن دينهم في معصية- الفرد من مزاوله حرفته، ومن ثم فإنه لن يحتاج إلى الزكاة مرة أخرى نظرا لأنه قام أول مرة بشراء ما يلزمه لمزاوله حرفته أو تجارته أو زراعته، وسيستفيد الاقتصاد الوطني من وراء استغلال هذه الطاقات العاطلة بتحويلها إلى طاقات منتجة.

كما أن الدخل التي يحققها الأفراد من مزاوله حرفهم وأعمالهم بفضل سهم الغارمين، تخلق طلبا إضافيا، أي زيادة الإنفاق تؤدي إلى زيادة الإنتاج عن طريق المضاعف وإلى زيادة الاستثمار عن طريق المعجل، الأمر الذي يترتب عليه تخفيض التكاليف ولاشك أن هذا يؤدي إلى مزيد من القدرة على تخفيض السعر ومن ثم عدم ظهور ما يسمى بالتضخم<sup>13</sup>.

ويمكن إبراز مساهمة الزكاة في التنمية الاجتماعية للمجتمع المسلم من خلال: تساهم الموارد الزكوية مساهمة كبيرة في الارتقاء بالجوانب الثقافية والاجتماعية للإنسان من خلال توفيرها لفرص التعليم والرعاية الصحية والتربية الدينية، والانتفاع بالسلع والخدمات الكفائية، وبالتالي كان لها دور في الارتقاء بالمستوى العلمي والتمويني والتربوي والارتفاع بالمستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع المسلم، كما أن النمو التراكمي للموارد عبر الزمن يؤدي إلى تحويل دائم للثروات من الطبقة الغنية إلى سائر فئات وشرائح المجتمع، فتكونت موارد كبيرة زكوية في خدمة الطبقات الفقيرة وتأمين الاحتياجات الكفائية لها، وتوفير السلع والخدمات التي تستفيد منها، وهذا الوضع يقلص من حدة التفاوت بين شرائح المجتمع المختلفة من جهة، ويخفف من حدة الصراع الطبقي المفضي إلى توترات اجتماعية كبيرة من جهة ثانية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الحياة الاجتماعية<sup>14</sup>.

كما تساهم الزكاة في توسيع ميادين التضامن الاجتماعي الذي يشكل اللبنة الأساسية لتماسك المجتمع، وضمان الاستقرار الاجتماعي، الأمر الذي يساعد على التقدم والتطور المجتمعي، فقد شكلت الموارد الزكوية التضامنية التي تنمو باستمرار أحد



الخصائص المميزة للمجتمعات المسلمة في فترة ارتباطها بخصائصها الحضارية، وكلما تطورت الجوانب العقائدية والأخلاقية كلما تطور دور أموال الزكاة في تحقيق التضامن الاجتماعي وضمان الاستقرار المجتمعي.

ويمكن أن تساهم الزكاة في تنمية البنية الأساسية الاجتماعية من خلال قنوات الإنفاق على الفقراء والمحتاجين عن طريق إنفاق أموال الزكاة في تعليم أطفال المسلمين الفقراء، كما أن توفير العلاج الطبي والرعاية الصحية كإقامة المستشفيات العلاجية في أماكن مختلفة من أجل توفير العلاج الطبي للفقراء بصورة مجانية أو بأسعار رمزية يعتبر من بين مساهمات الزكاة في تنمية الحالة الاجتماعية في المجتمع المسلم<sup>15</sup>.

**3-2 تحقيق التنمية والقضاء على الفقر من خلال نظام الملكية في الاقتصاد الإسلامي**

أقام الاقتصاد الإسلامي نظامه في الملكية على أساس من العدل والميزان وذلك بتنويعه لأشكال الملكية حسب مركز كل فرد في المجتمع، فرداً أو جماعة أو دولة، ويتوسيعه لدائرة تقسيم الموارد الطبيعية ومصادر الإنتاج الأولية على أنواع الملكية جميعها، الخاصة والعامة وملكية الدولة، وذلك قبل أن تدخل هذه الموارد والمصادر دوليب الإنتاج، والاستغلال، حتى يكون لكل نمط من أنماط الملكية وجود مستقل وكيان متميز، وبذلك يؤدي دوره التنموي كما ينبغي، فتحقق الملكية الخاصة حاجات أصحابها الخاصة، وتلبى الملكية العامة الحاجات العامة وتستجيب ملكية الدولة لمتطلبات التوازن الاجتماعي والاقتصادي للجميع.

### **3-2-1 نظام الملكية الفردية:**

يمنح الاقتصاد الإسلامي للفرد ملكية المورد الطبيعي الذي أصابه بعمله وجهده، بشرط أن يكون في حدود كفايته ودون تصادم مع حقوق الآخرين، وألا يكون من ضمن ملكية الدولة أو الملكية العامة للمجتمع، كما يسمح الاقتصاد الإسلامي بتملك المورد الطبيعي مؤقتاً عن طريق التحجير، أي ضرب الحدود حول ما يريد إحياءه من الموات، لمدة تفوق ثلاث سنوات، فإن لم تكن هناك عمارة أو استصلاح لهذه الموارد طيلة مدة محددة، ينتزع منه ليمنح لغيره، كما في قطاع الأراضي وإحياء الموات.

هذه القيود والشروط على الملكية الخاصة يخدم بها الاقتصاد الإسلامي النوعين الآخرين من الملكية العامة وملكية الدولة في بقاء الحيز الكافي لهما من الطبيعة، لما يترتب عن تقلص هذا الحيز من تضخم للثروات الطبيعية في أيدي الأقلية على حساب

غالبية أفراد المجتمع، والذي يعتبر من أهم أسباب انتشار الفقر في البيئة الرأسمالية التي تبنى الملكية الخاصة المطلقة، ولا توافق على أي تقييد لحرية أصحابها<sup>16</sup>.

ويمكن حصر خمس أسباب تجيز للفرد التملك وهي:

-العمل؛

-الإرث؛

-الحاجة إلى المال لأجل الحياة؛

-إعطاء الدولة من أموالها للرعوية؛

-الأموال التي يأخذها الأفراد دون مقابل مال أو جهد.

كما يرسى الاقتصاد الإسلامي قواعد التنمية عن طريق العدالة في توزيع الدخل بناء على منح العامل نتيجة عمله وتمليك المستثمر ثمرة استثماره، وذلك من خلال الاعتراف بحق الأفراد في الملكية الخاصة لما ينتجونه، ولما يحصلون عليه من دخل العملية الإنتاجية، سواء أكان أجراً أم ربحاً أو ريعاً، حسب وظيفة كل فرد في الإنتاج، عاملاً أو صاحب أرض أو صاحب مال، بناء على امتلاك كل فرد لعامل من عوامل الإنتاج<sup>17</sup>.

### 3-2-2 نظام الملكية العامة:

يمنح الاقتصاد الإسلامي لمجموع أفراد الأفراد المشكلين في جماعات بعينها، أو للمجتمع الإسلامي بأكمله، الحق في الملكية العامة للموارد الطبيعية والمصادر الأساسية للإنتاج، وبالخصوص حاجة الجميع إليه ماسة، كالماء والكأ والنار، أو كانت من الموارد الضخمة ذات الدخل الكبيرة التي لا تقابلها جهود وتكاليف موازية لها عند استغلالها، كالمراعي الواسعة والمعادن الظاهرة، وما شابه ذلك مما يلي الحاجات الأساسية للمجتمع التي تتميز بالعموم والاشترك<sup>18</sup>، وأساس الاعتراف بالملكية العامة لهذه الثروات الطبيعية هو مصلحة الجماعة وحققها في تلبية ضرورياتها وحاجاتها المختلفة من الطبيعة، لذلك كان نصيب الملكية العامة منها يتمثل فيما كان من مرافق الجماعة ومستلزماتها، أو كانت طبيعته لا تسمح بتملكه ملكية خاصة للأفراد أو الدولة.

بإضافة إلى ما كانت موارده وإدارته كبيرة، بحيث يؤثر تملكها الخاص على التوازن الاقتصادي والاجتماعي للدولة<sup>19</sup>.

والملكية الجماعية تمنع تضخم ثروات أفراد قليلين في مقابل حرمان المجتمع بأكمله من هذه الموارد، والتي تقلل من مجالات الكسب والاسترزاق لعدد كبير من أفراد المجتمع وتقضي على الوسائل الطبيعية للتملك بالإحراز والاستيلاء، مما يؤدي بالباحثين عن العمل الدخول تحت سيطرت واستعباد المالكين الخواص على الثروات الطبيعية العامة، باعتباره السبيل الوحيد للعمل والحصول على الرزق وهو ما يخالف العدالة الاجتماعية<sup>20</sup>، لأن هدف المستحويين على نصيب ملكية الأفراد المشكلين في جماعات، هو زيادة ثروتهم وتضخمها، وليس الهدف هو توظيف جميع أفراد المجتمع فيما استولوا عليه من ثروات، لأن ذلك يتناقض مع حساباتهم للتوسعية للثروة وتعظيمها، فتطال البطالة والفقر شرائح اجتماعية واسعة نتيجة هذا الاستيلاء المجحف على الطبيعة كما تشهد المجتمعات الرأسمالية.

كما تحقق الملكية العامة التنمية في المجتمع من جانب التكافل الاجتماعي، وذلك عن طريق إحداث التوازن الاجتماعي الذي تقوم به الدولة وكالة عن المجتمع، فولي الأمر يقوم نيابة عن المجتمع بإعطاء الفقراء والمحتاجين من الأملاك العامة، المنقولة أو العقارية، ليملكهم من الثروة ما يلبي حاجاتهم المختلفة باستمرار. خصوصاً عند حدوث تفاوت كبير في توزيع الثروات في المجتمع وتكديس الثروة في أيدي فئة قليلة من المجتمع.

### 3-2-3 ملكية الدولة:

ملكية الدولة هو كل ما كان الحق فيه لعامة الناس والتدبير فيه لولي الأمر، ويكون صاحبها بيت المال شخصاً معنوياً أو اعتبارياً، وذلك من أجل تحقيق المصلحة العامة<sup>21</sup>، إذ يعطي الاقتصاد الإسلامي للدولة ممثلة في ولي الأمر أن تمتلك من الطبيعة الكثير من الموارد كالأراضي، والثروات الباطنية من المعادن المختلفة، كما أن لها أن تحمي ما تشاء من الأراضي الخاصة والعامة، باجتهد من ولي الأمر ويكون كل ذلك وما شابهه من الثروات الطبيعية تحت تصرفه، ضمن صورة ثالثة من صور الملكية في الاقتصاد الإسلامي<sup>22</sup>.

ويظهر دور ملكية الدولة من خلال قيام الدولة بالعملية الإنتاجية، إما عن طرق استغلال ملكيتها كالأراضي وتملكها للنتاج الحاصل منها، أو من خلال استغلال الحصص المملوكة ملكية خاصة مقابل المشاركة مع الخواص في ريع الأرض، مجتمع، ما يمكنها

من تحقيق التنمية في المجتمع من خلال قيامها بعدد من الوظائف المباشرة وغير المباشرة، وكذلك النفقات الاجتماعية والتعليمية والصحية والضمان الاجتماعي، فيقع على عاتق الدولة تأمين حق الكفاية لجميع مواطنيها، كما يقع على عاتقها مسؤولية الإشراف المباشر على قطاع الخدمات العامة، وضمان حق الفقراء والمحتاجين الانتفاع بها مجاناً، كالعلاج والتعليم. وكل هذا يستلزم نفقات كبيرة تحصلها الدولة من خلال ملكيتها لوسائل الإنتاج والثروات الطبيعية وغيرها.

وبهذا التقسيم لطبيعة الملكية، يكون الإسلامي قد وضع القاعدة الأساسية ل لتنمية المجتمع بالتوزيع العادل للثروات ومن ثم التوزيع العادل للدخول الناشئة من استغلالها في الإنتاج، على اعتبار أن عوامل الإنتاج ما هي إلا موارد طبيعية وبشرية في حالة استغلال، وبالتالي فملكيتها مقسمة على أنواع الملكية الثلاث: الخاصة والعامة والدولة، وهو ما يؤدي إلى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية في جميع شرائح المجتمع.

### 3-3 التمويل الإسلامي لعلاج الأزمات المالية والاقتصادية:

يعمل التمويل الإسلامي على جعل نسبة المديونية تتزايد بوتيرة متناسبة مع زيادة الثروة والدخول، وذلك بسبب غياب التعامل بالفائدة، كما أن نظام التمويل الإسلامي يقوم على تناسق العمليات التمويلية مع المعاملات التي تتم على مستوى الاقتصاد العيني، من خلال استخدام النقود في شراء سلع معينة بمعنى أن الدين هنا يكون دائماً معادلاً للثروة، أي أن معدلات نمو الدين تعادل معدلات نمو الثروة أو الأصول العينية وهو مما يضعف من ظاهرة الانفصال بين الاقتصاديين المالي والحقيقي<sup>23</sup>.

هذا الانفصال بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي مرده نظام الفائدة السائد في البيئة الرأسمالية والتي تفصل بين العمليات التمويلية والعمليات الإنتاجية، لأن المقرض يشترط استرداد أمواله تتضمن رأس المال المقرض مضافاً إليه الفائدة المحسوبة مسبقاً بغض النظر عن النتائج الفعلية التي تحققها المشاريع الاقتصادية في الميدان<sup>24</sup>.

كما أن البعد الأخلاقي لا ينفصل عن النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، ولنا في حث القرآن الدائن على النظر إلى مدينه بنظرة حانية والصبر عليه من خلال أنظار المدين المعسر عبرة، خاصة في مرحلة الكساد والركود الاقتصادي كما جاء في قوله تعالى " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة" سورة البقرة الآية 280، لذلك فإن التقلبات التي

تحدث في اقتصاد تحكمه القيم الأخلاقية الإسلامية لن تكون بتلك الحدة التي تحدث في الاقتصاد الرأسمالي.

كما يؤدي تطبيق صيغ التمويل الإسلامي إلى رفع الكفاءة المتوقعة على مستوى الأموال المستثمرة، من خلال إلغاء التكاليف الاقتصادية سواء كانت تكاليف على المستوى الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الوطني أو الدولي، بمعنى أنه في ظل اقتصاديين أحدهما يطبق صيغ التمويل الإسلامي، مع افتراض تقاربهما في مستويات التطور وحجم الموارد، فإن تكاليف السلع والخدمات النهائية تكون في حالة الاقتصاد الإسلامي أقل من منها في الاقتصاد الوضعي بمقدار عبئ التكلفة، بالإضافة إلى تطبيق الصيغ التمويلية الإسلامية، تؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عنصري العمل ورأس المال في صورته المتعددة من مضاربة، مشاركة، مربحة...إلى غيرها من صيغ التمويل الإسلامي، الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات لتشغيل الطاقات الغير موظفة في مختلف النشاطات الاقتصادية، وهو ما يعمل على المعالجة المباشرة لمشكلة البطالة<sup>25</sup>

### خاتمة

استعرضنا في هذا البحث المتواضع دور الاقتصاد الإسلامي في حل مشكلة الفقر وتحقيق التنمية في المجتمع، وقد تبين من خلال هذه الورقة أن الفلسفة الرأسمالية في إباحيتها للنشاط الاقتصادي وعدم وضعها ضوابط عليه، لا تؤمن تحقيق المصلحة العامة، ولا تستطيع تصحيح المسارات الفردية في تجاوزاتها، حيث أنتجت تورم تنموي تسبب في تفاقم الفقر في المجتمع والعجز عن تحقيق التنمية لمختلف شرائحه، بالإضافة إلى استحواذ فئة صغيرة من المجتمع على أغلبية الثروة وحرمان الأغلبية منها، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الفقر إلى درجة أصبحت الزيادة في الإنتاج نقمة بدل أن تكون نعمة. فأصبح العالم يعيش فشل التجربة الرأسمالية في تنمية الإنسان المتكاملة من كافة النواحي.

من هنا تبرز الحاجة إلى البديل الإسلامي المتمثل في الاقتصاد الإسلامي وما يزر به من مقومات تمكنه من تقديم حلول وبدائل تضمن التخفيف من حدة الفقر في المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال الزكاة كأداة مالية فعالة تلعب دور كبير في التخفيف من الفقر، عن طريق زيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف في الاقتصاد الوطني، وأيضا عن طريق مساهمتها في محاربة مشكلات البطالة والتضخم. إضافة إلى

نظام الملكية الإسلامي الذي يعطي فرص متساوية لكل شرائح المجتمع في التملك والإنتاج كل حسب موقعه في المجتمع، ويضع القاعدة الأساسية لتنمية المجتمع بالتوزيع العادل للثروات ومن ثم التوزيع العادل للدخول الناشئة من استغلالها في الإنتاج، وهو ما يؤدي إلى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية في جميع شرائح المجتمع.

كما يعمل التمويل الإسلامي على الحد من الأزمات المالية والاقتصادية العالمية من خلال الدور الذي يلعبه في ضمان استخدام وتوجيه الموارد المالية في المجالات الاستثمارية الحقيقية المرتبطة بالإنتاج الحقيقي عكس النظام المالي التقليدي الذي يوجه جانب كبير من موارده المالية إلى المضاربات السعريّة، الشيء الذي يحافظ على التوازن بين الاقتصاد والاقتصاد الحقيقي ويحد من تضخم الديون وجعلها تسير بوتيرة متناسبة مع زيادة الثروة والدخول أي مع ما يقدمه الاقتصاد العيني من أصول عينية ذات قيمة مضافة.

#### المراجع والهوامش.

- <sup>1</sup> عبد الباقي هشام، فشل الأسواق المالية الإسلامية والأزمات المالية والاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.
- <sup>2</sup> براهيمى عبد الحميد، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.
- <sup>3</sup> الفيروني محمد قاسم، دور الإدارة العامة في التنمية بين الإسلام والنظم المعاصرة الأخرى (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد2، 1989، ص ص: 245-277.
- <sup>4</sup> مكتب تنسيق الكوميسيك، 2013، التخفيف من حدة الفقر، ص: 153.
- <sup>5</sup> تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، ص: 29.
- <sup>6</sup> تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، ص: 70.
- <sup>7</sup> تقرير التنمية البشرية، المرجع السابق، ص: 31.
- <sup>8</sup> تقرير التنمية البشرية، المرجع السابق.
- <sup>9</sup> الساعاتي عبد الرحيم عبد الحميد، العلة الاقتصادية لتحريم ربا النسينة والفضل، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد25، العدد2، 2012، ص ص: 33-75.

<sup>10</sup>- Seif I.Tag el-Din, From the Great Depression to the2008Global Finance Crisis: Systemic Flaws in Investment Financing ,JKAU :Islamic econ,vol25,No2, 2012,pp:177-196.

- <sup>11</sup> القرضاوي يوسف، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، ورقة مقدمة في المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1976.
- <sup>12</sup> عبد اللطيف عتبة، محريق فوزي، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة، ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، 2011.
- <sup>13</sup> مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.
- <sup>14</sup> صالح صالح، تطوير الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الأول حول تمييز أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2012.
- <sup>15</sup> عبد الباقي هشام، فشل الأسواق المالية الإسلامية والأزمات المالية والاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.
- <sup>16</sup> قانة الطاهر، تحقيق التنمية المستدامة بنظام الملكية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي "دراسة مقارنة"، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية من خلال الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، 2012.
- <sup>17</sup> تحف منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2004، ص: 41.
- <sup>18</sup> محمد أنس الزرقا، نظم التوزيع الإسلامية، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد 2، العدد 1، 1984.
- <sup>19</sup> رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، الدار الشامية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1999، ص: 43.
- <sup>20</sup> قانة الطاهر، مرجع سبق ذكره.
- <sup>21</sup> النبهاني تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار الأمة، الطبعة السادسة، بيروت، 2004، ص: 223.
- <sup>22</sup> عبد الله المختار يونس، الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1987، ص: 355.
- <sup>23</sup> هاشم أوبكر، الاقتصاد الإسلامي ومستقبل التنمية الاقتصادية المستدامة، مجلة التمويل الإسلامي، العدد الثاني، 2012.
- <sup>24</sup> بوجلال محمد، مقارنة إسلامية لأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009، ص: 65-80.
- <sup>25</sup> صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص: 409-411.